من إصدارات معهد التخطيط القومي

من إصـدارات معـهد التخطيـط القومـي

أولًا: سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

1. حركة الأفروسنتريك وتأثيراتها المستقبلية على مصر والسيناريوهات المتوقعة والسياسات الممكنة لدعم صانع القرار

العدد **رقم (353) – أبريل 2024**

ظهرت حركة الأفروسنتريك (المركزية الأفريقية) كحركة فكرية بين الأمريكيين من أصول أفريقية في سياق السعي للتمركز حول الهوية الأفريقية، وإعادة وضعها في الحضارة الإنسانية بعد تهميشها من قبل الغرب خلال الحقبة الاستعمارية .وقد ادعت هذه الحركة أن الحضارة الفرعونية ليست إلا حضارة أفريقية، نافيةً أصول الشعب المصري وارتباطه بالحضارة الفرعونية، ومطالبةً بحقوق زائفة ضد الدولة المصرية . وسرعان ما بدأت هذه الحركة الفكرية في الترويج لمقولاتها على أرض الواقع عبر سلسلة من المؤسسات، والمؤتمرات، وكراسي الأستاذية، والكليات التي تحمل اسمها. وبدأت محاولاتها لتغيير الرأي العام العالمي ضد مصر بإنتاج أفلام وثائقية ودُمى فرعونية زنجية تزييفًا للتاريخ. .وتدعيمًا لمطالبها وادعاءاتها راحت توظف علم الآثار الجينية Genomic Archeology والجغرافيا وإعادة ترسيم الحدود السياسية– الأمر الذي تتصدى له الدولة بين الحين والآخر، ولكن مع تنامي قوة حركة الأفروسنتريك كفاعل دولي عابر للحدود، وفي ضوء ازدياد الدعم الدولي لها، صار من المهم الوقوف على ماهية هذه الحركة ومقولاتها وأدواتها وانتشارها الشبكي، ووزنها كفاعل صاعد على الساحة الدولية، وكذلك التعرف على السيناريوهات المتوقعة لتنامي الحركة ضد الدولة المصرية، واشتقاق سياسات لدعم صانع القرار المصري في مجابهة هذا الخطر. وهذا ما استهدفته الدراسة الحالية.

وقد بينت الدراسة فساد المقولات الأيديولوجية لحركة الأفروسنتريك وزيف ادعاءاتها تجاه الحضارة الفرعونية وأصول الشعب المصري، وتوصلت لأربعة سيناريوهات مستقبلية للحركة وتأثيراتها المستقبلية على مصر، وصاغت عددًا من السياسات الداعمة لصانع القرار المصري عبر توظيف أسلوب كتابة السيناريوهات وأسلوب التنبؤ العكسي.

أعد هذه الدراسة فريق بحثي يضم: د. هبه جمال الدين (الباحث الرئيسي)، و أ.د. بسمة الحداد، و أ.د. علاء شاهين، واللواء أ.د. طارق طه، و أ.د. دينا علي شكري محمد شكري، و أ.د. سالي فريد، وأ.د.م. حسن ربيع، و أ.د.م. محمود رشوان، و أ. سماح عبد اللطيف، و أ. سعد عبد الحميد، و أ. رباح أسعاد.

يمكن الاطلاع على الدراسة كاملة من خلال الرابط التالي:

https://repository.inp.edu.eg//handle/123456789/5480

2. إطار مقترح لعمل سوق الكربون في مصر

العدد رقم (354) – أبريل 2024

في إطار تفعيل تنفيذ آليات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، أعربت مصر عن اهتمامها بالتعاون الطوعي في أسواق الكربون الدولية الناشئة التي نظمتها المادة 6 من اتفاقية باريس لعام 2015، والتي تتطلب ضرورة قيام جميع دول العالم بخفض انبعاثاتها لغازات الاحتباس الحراري بنسبة 50 في المائة من المستويات الحالية بحلول عام 2030، بل وخفضها إلى المستوى الصافي صفر بحلول عام 2050. وتقوم فكرة سوق الكربون على أساس خفض الانبعاثات من القطاعات المختلفة، إما عن طريق خفض حجم مصدر الانبعاثات أو عن طريق سحب الكربون واحتجازه. وتفاعلًا مع هذا المطلب صدر قرار رئيس الوزراء رقم 4664 لسنة 2022 الخاص بإنشاء سوق مصرية طوعية لتداول "شهادات خفض الانبعاثات الكربونية" بالبورصة المصرية. وتعد هذه السوق أول سوق أفريقي منظم بالقارة الأفريقية يتم تدشينه لهذا الغرض. وفي هذا السياق برزت أهمية وجود دراسة متعمقة تبين لمتخذ القرار المصري كيفية تفعيل تلك السوق الوليدة، وتحدد آليات العمل المقترحة لها في ظل التغيرات المتلاحقة، وذلك في ضوء ما تم استخلاصه من دروس من واقع الخبرات والممارسات الحالية بأسواق الدول المتقدمة والنامية إقليميًّا ودوليًّا. وتقدم الدراسة تحليلًا لمقومات الوضع الراهن في الحالة المصرية بمراجعة شاملة لأهم الاستراتيجيات والخطط واستطلاع آراء الخبراء ودراسة الحالة لأحد النماذج المحلية الرائدة في إصدار أول معيار مصري لشهادات خفض الكربون. وقد اشتملت الدراسة على دراسة جدوى أولية لحجم السوق المتوقع بالاعتماد على عددٍ من أدوات النمذجة، وبخاصة التحليل الشبكي. كما أجرى فريق الدراسة عددًا من الزيارات الميدانية والمقابلات المقننة.

واقترحت الدراسة إطارًا ديناميكيًا لتشغيل السوق يتضمن الأطراف الرئيسية الفاعلة وكيفية التكامل فيما بينها، وذلك بما يعزز استمرارية السوق والإفادة منه كأداة تمويل خضراء مبتكرة للحكومة وأصحاب المشروعات. وتوصلت الدراسة إلى تقدير أولي لحجم السوق المحلي المتوقع من حيث العرض والطلب، مع إلقاء الضوء على أهم الفرص والتحديات والأثر على عدد من السياسات اللازمة لتحقيق أقصى إفادة ممكنة. وأوصت الدراسة بسرعة تفعيل السوق في ظل وجود فرصة جيدة للاستثمار وتحقيق أهداف تنموية متعددة بجانب نقل التكنولوجيا ورفع القدرات بما يعزز فعالية السوق وتطوره.

أعد هذه الدراسة فريق بحثي يضم: د. منى سامي طلعت (الباحث الرئيسي)، و أ.د. أماني حلمي الريس، و د. يحيى حسين، و د. حسن محمد ربيع، و د. داليا أحمد إبراهيم، و د. ولاء حسين عبد الله، و د. ليلى إسماعيل قرطام، و د. أحمد محمد سالمان، و أ. أسماء حمدي، و أ. إيمان محمد عصام، و م. أيمن إبراهيم رفاعي، و أ. أحمد محمد سالمان.

يمكن الاطلاع على الدراسة كاملة من خلال الرابط التالي:

https://repository.inp.edu.eg//handle/123456789/5481

3. اللاجئون في مصر: التأثيرات والتوصيات السياسية

العدد رقم (355) – أبريل 2024

- **تم إعداد هذه الدراسة باللغة الإنجليزية بعنوان:**

Refugees in Egypt: Impacts and Policy Recommendations

استهدفت هذه الدراسة استكشاف التأثيرات المترتبة على استضافة اللاجئين في مصر، بما في ذلك التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية .واستهدفت أيضًا صياغة توصيات لمساعدة صانعي السياسات في تعزيز الممارسات الحالية لدمج اللاجئين في مصر. وقد استخدمت الدراسة منهجًا مختلطًا. وبالإضافة إلى البيانات الثانوية، جمعت بيانات أولية من خلال استبيان للمواطنين المصريين، وعقدت مقابلات شبه منظمة مع أصحاب المصلحة.

وقامت الدراسة بتحليل العلاقة الديناميكية بين تدفق اللاجئين الرئيسيين وبين عدد من المؤشرات الاقتصادية الكلية مثل معدل النمو، والتضخم، ومعدل البطالة، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجهVAR . وأظهرت النتائج وجود تأثيرات إيجابية وسلبية لاستضافة اللاجئين في مصر من الناحية الاقتصادية. فوفقا لرأي المبحوثين، أدى تدفق اللاجئين إلى ارتفاع الأسعار خاصة في قطاع الإسكان، كما أدى إلى تعريض العمالة المحلية للمنافسة خاصة في الوظائف منخفضة المهارات .ولكنه ساهم في خلق فرص عمل جديدة من خلال اندماج اللاجئين واستثماراتهم في مصر، وعلى الأخص اللاجئون السوريون. وفيما يتعلق بالبطالة أوضحت النتائج ان زيادة تدفق اللاجئين يؤدي إلى انخفاض البطالة في الفترة الأولى، يليه ارتفاع معدل البطالة في الفترات اللاحقة، وهو ما يشير إلى تأثير إحلالي بين العمالة المحلية والأجنبية، حيث تزيد مشاركة اللاجئين في سوق العمل. أما من الجانب الاجتماعي والثقافي، فقد رأي المبحوثون أن ثمة أثرًا سلبيًا لتدفق اللاجئين متمثلًا في زيادة الضغط على الخدمات العامة، كما أن هناك أثرًا إيجابيًا يتمثل في مساهمة اللاجئين في زيادة الشبكات الاجتماعية في المجتمع المصري. وبخصوص الأثر البيئي، يتسبب تدفق اللاجئين في الضغط على الموارد الطبيعية وزيادة انتشار الأمراض، بينما يمكن أن يساهم اللاجئون في جذب الاستثمارات والمساعدات الدولية لمشاريع بيئية. وفي ضوء هذه النتائج قدمت الدراسة توصيات لمساعدة صانعي السياسات في معالجة التأثيرات السلبية وتعزيز الاندماج الايجابي للاجئين في مصر.

أعد هذه الدراسة فريق بحثي يضم: أ.د. نجلاء حرب (الباحث الرئيسي)، وأ.د. فادية عبد السلام، أ.د. محمود عبد الحي، و أ.د. طارق عابدين، و د. سمر الباجوري، و د. نهال عبد العاطي الغواص، و أ. ميار يحيى، و أ. طارق سليم، و أ. إسراء هيكل.

يمكن الاطلاع على الدراسة كاملة من خلال الرابط التالي:

https://repository.inp.edu.eg//handle/123456789/5486

4. دور صناعة الفضاء في دعم التنمية المستدامة في مصر في ضوء الخبرات العالمية

العدد رقم **(356) – أبريل 2024**

في إطار اهتمام معهد التخطيط القومي بالقضايا التنموية طويلة الأجل ضمن مشروع المعهد البحثي: مصر ما بعد 2015 ظهرت أهمية دراسة توظيف صناعة واقتصاد الفضاء لدعم التنمية المستدامة في مصر. ولا يأتي الاهتمام بصناعة واقتصاد الفضاء من فراغ حيث تشير التقارير العالمية الحديثة إلى أن قيمة الاقتصاد الفضائي العالمي عام 2023 قد تجاوزت 630 مليار دولار مقابل 469 مليار دولار عام 2021، وبمعدل نمو سنوي يصل إلى 9% سنويًا، مع توقعات للمنتدى الاقتصادي العالمي بأن يصل حجم اقتصاد الفضاء عالميًا إلى أكثر من 1.8 تريليون دولار عام 2035 في ظل توافر أكثر من 70 وكالة فضاء وطنية وإقليمية ناشطة عبر العالم، ومن بينها وكالة الفضاء المصرية التي تأسست عام 2018. وتوجه الأمم المتحدة اهتمامًا خاصًا لتوظيف الفضاء في دعم التنمية المستدامة من خلال مكتب الأمم المتحدة للفضاء الخارجيUNOOS ، وخطة الفضاء 2030. ويمتد هذا الاهتمام الأممي إلى المستوى الإقليمي من خلال نشاطات فضائية أوروبية متصاعدة، وعلى نفس المنوال، نشاطات فضائية أفريقية وعربية متنامية.

وقد عرضت الدراسة نماذج لهذا الاهتمام المتصاعد بالفضاء على المستويات الأممية والإقليمية وعلى مستوى الدول الرائدة عالميًا مثل الولايات المتحدة والصين، وعلى مستوى الدول النامية كالهند وجنوب أفريقيا وكوريا الجنوبية وأوكرانيا، مع عرض تجربتين على المستوى العربي للمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية. واستعرضت الدراسة تطور الخبرة الفضائية المصرية عبر العقود الماضية حتى عام 2024، بما في ذلك جهود التخطيط الاستراتيجي في المجال الفضائي لدعم التنمية المستدامة، والأدوار الرئيسة الفاعلة خاصة أدوار مجلس بحوث الفضاء والاستشعار عن بُعد بأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، ووكالة الفضاء المصرية، والهيئة القومية للاستشعار من البعد وعلوم الفضاء، والتطبيقات الفضائية المتعددة لدعم مجالات وأولويات التنمية المستدامة في مصر. وقد شارك في الفريق البحثي خبراء من وكالة الفضاء المصرية والهيئة القومية للاستشعار من البعد وعلوم الفضاء. وبالإضافة إلى مراجعة الأدبيات المعنية، حرص الفريق البحثي على تنظيم لقاءات خبراء وورش عمل مع القيادات والمسئولين وأصحاب المصلحة والمستخدمين والمستفيدين من الأنشطة الفضائية المصرية. كما أجرى عددًا من الزيارات الميدانية لكل من وكالة الفضاء المصرية والهيئة القومية

للاستشعار من البعد وعلوم الفضاء. وقد وظفت حصيلة هذه الأنشطة البحثية في تطوير توجهات استراتيجية وأولويات تنموية لصناعة واقتصاد الفضاء في مصر في المرحلة المقبلة.

أعد هذه الدراسة فريق بحثي يضم: أ.د. محمد ماجد خشبة (الباحث الرئيسي)، وأ.د. وليد مصطفى، و أ.د. السيد علي هرماس، ود. مها الشال، و د. عصام الجوهري، ود. أحمد رشاد، و د. مي مصطفى، و أ. أيمن الدسوقي، وأ. محاسن حسن.

يمكن الاطلاع على الدراسة كاملة من خلال الرابط التالي:

https://repository.inp.edu.eg//handle/123456789/5526

ثانيًا: سلسلة موجز سياسات

1- تحديات منظومة التجارة الداخلية في مصر وسبل مواجهتها
أكتوبر 2024

تحتل التجارة الداخلية مكانة مهمة في معظم الاقتصادات، نتيجة مساهمتها في تلبية احتياجات السوق المحلي من مختلف السلع والخدمات. وفي معظم البلدان يستحوذ قطاع التجارة الداخلية على المرتبة الثانية أو الثالثة من بين القطاعات المولدة للناتج. وبالنظر إلى توالي الأزمات العالمية والإقليمية وانعكاساتها الاقتصادية التي طالت الاقتصاد المصري، تتجلى أهمية التعرف على الوضع الراهن لقطاع التجارة الداخلية في مصر والتحديات التي تواجهه، وخطة الدولة في التوسع في هذا القطاع، وسبل مواجهة التحديات التي تحد من قدرته على تلبية احتياجات السوق المحلي وبأسعار مناسبة، خاص ةً فيما يتعلق بالسلع الغذائية ومستلزمات الإنتاج.

وتواجه منظومة التجارة الداخلية في مصر عددًا من التحديات، من أبرزها: الارتفاع القياسي في أسعار العديد من السلع وعدم توفر البعض منها في السوق المحلي في السنوات الأخيرة، ومعاناة أسواق التجارة الداخلية من الممارسات الاحتكارية التي تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات، وتضارب التشريعات وتقادمها، وافتقار إحصاءات التجارة الداخلية إلى الدقة، وندرة الدراسات الميدانية بشأن هياكل التجارة الداخلية، والنقص الشديد في الرقابة على الأسواق، وارتفاع نسبة الفاقد في أثناء نقل بعض السلع وتداولها وتخزينها. ومن السياسات المُقترحة للتغلب على هذه التحديات ما يتصل بتطوير البنية التحتية اللوجستية، وتعزيز الرقابة والتفتيش،

وتطوير آليات التوزيع، وتعديل الإطار التشريعي والتنظيمي، ودعم وتطوير الكوادر البشرية، وتطبيق نظام معلوماتي متكامل، ووضع منظومة لحوكمة عمل أجهزة التجارة الداخلية.

مادة هذا العدد مستمدة من الحوار في لقاء الخبراء الأول للعام الأكاديمي 2024–2025 الذي عقده معهد التخطيط القومي لدراسة تحديات منظومة التجارة الداخلية في مصر وسبل مواجهتها.

يمكن الاطلاع على العدد كاملًا بالضغط على الرابط التالي:

https://repository.inp.edu.eg/handle/123456789/5717

2- مستقبل الإدارة المحلية في مصر في إطار اللامركزية ونظم المعلومات المكانية نوفمبر 2024

يعد تطوير نظم عمل الإدارة المحلية من خلال اللامركزية وفي إطار من الحوكمة المحلية وباستخدام الوسائل والتقنيات الحديثة وفي مقدمتها نظم المعلومات المكانية، وبشكل يتسق مع المرتكزات الأساسية للدولة المصرية (الدستور، والقوانين القائمة، ورؤية مصر 2030 وبرنامج عمل الحكومة، ووثيقة ملكية الدولة، ...) هي الغاية الأساسية للتنمية المحلية في مصر. فاللامركزية بأبعادها المختلفة الإدارية والمالية والاقتصادية ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة وتوطين أهدافها بجميع دول العالم. ومع مرور ما يقارب 45 عامًا منذ بدء العمل بقانون نظام الإدارة المحلية 43 لسنة 1979، ورغم التعديلات التي طرأت عليه عدة مرات، فقد تغيرت طبيعة السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة المصرية وكذلك محيطها الإقليمي والعالمي، مما أظهر الحاجة الماسة لمواكبة التغييرات التشريعية المتمثلة في النصوص الدستورية وقانون التخطيط العام وقانون المالية العامة الموحد وقانون تنظيم إدارة المخلفات وقانون الاستثمار ومقترح تعديل قانون البناء الموحد وغيرها من القوانين التي تؤثر بشكل مباشر على عمل الإدارة المحلية، بالإضافة إلى تبني رؤية محدثة لمصر 2030، وبرامج عمل الحكومة المتتالية.

وتمثل نظم المعلومات المكانية إحدى الأدوات الهامة في إعداد استراتيجيات التنمية المستدامة، حيث تساعد في فهم وتحليل واجراء تخطيط فاعل وشامل للموارد والاحتياجات بشكل أفضل، ومن ثم اتخاذ القرارات المبنية على معلومات موثوقة وتنفيذها ومتابعة نتائج هذه القرارات بطريقة جادة وفعالة. ويتطلب ذلك وضع استراتيجية

وطنية لنظم المعلومات المكانية ذات رؤية واضحة وأهداف قابلة للتحقيق من خلال تضمين مكون لا مركزي لنموذج متجدد ومستدام للتخطيط للتنمية، يعزز الديمقراطية المحلية والمشاركة والشمول الشفافية.

ومن أبرز التحديات التي تحول دون التطبيق الفعال للامركزية في مصر: ضعف الإرادة السياسية لتطبيق اللامركزية، والتخوف من أن يؤدي تطبيق اللامركزية إلى إضعاف الدولة والحكومة المركزية، ونقص التمكين المالي والاقتصادي للمستوى المحلي، وضعف ملاءمة الإطار التشريعي الراهن والتقسيمات الإدارية الحالية لتطبيق اللامركزية، وعدم كفاية الموارد البشرية.

ومن أهم السياسات والإجراءات المُقترحة للتغلب على هذه التحديات: التوافق حول رؤية وطنية موحدة لتطبيق اللامركزية، ومراجعة القوانين التي تخص الموارد المحلية ودعم استقلالية الميزانيات المحلية، وتشكيل لجنة خبراء وطنية لوضع رؤية وإدارة برنامج متكامل لإعادة النظر في التقسيمات الإدارية والجغرافية للوحدات المحلية، ومعالجة قضية إدارة الأراضي من قبل جهات ولاية متعددة، وتعزيز دور الهيئة العامة للتخطيط العمراني في إعداد المخططات الاستراتيجية، وتأمين التكامل والتنسيق بين وحدات البنية المعلوماتية في المحافظات والهيئات المركزية.

مادة هذا العدد مستمدة من الحوار في لقاء الخبراء الثاني للعام الأكاديمي 2024–2025 الذي عقده معهد التخطيط القومي لدراسة مستقبل الإدارة المحلية في مصر في إطار اللامركزية ونظم المعلومات المكانية.

- يمكن الاطلاع على العدد كاملًا بالضغط على الرابط التالي:

https://repository.inp.edu.eg/xmlui/handle/123456789/5718

3- إشكالية دعم الغذاء في مصر بين العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية ديسمبر 2024

تستهدف برامج دعم الغذاء معالجة ارتفاع أسعار السلع الأساسية وعدم استقرارها، وتحقيق نواتج صحية أفضل عبر دعم التغذية خاصة للفئات الأكثر احتياجًا. وتعد برامج دعم الغذاء من أقدم برامج الحماية الاجتماعية في مصر، حيث تعود للأربعينيات من القرن الماضي. وقد شهدت هذه البرامج تطورات عديدة منذ ذلك الوقت. فقد تم تبنيها خلال عقد الستينيات كجزء من العقد الاجتماعي الذي ساد في تلك الفترة. وبالفعل تم ادخال البطاقات

التموينية في منتصف الستينيات لمجموعة من السلع الأساسية للتغلب على ارتفاع الأسعار، ثم تم التوسع في برامج دعم الغذاء في الستينيات والسبعينيات حتى أصبحت جزءًا لا يتجزأ من برامج الرعاية الاجتماعية.

ويمكن الإشارة إلى ثلاث سيناريوهات مطروحة للنقاش العام في الوقت الحالي لإصلاح منظومة دعم الغذاء، وبالتحديد بطاقات التموين والخبز، وهي: استمرار الدعم العيني مع تقليل أعداد المستفيدين عبر منهجية استهداف تمكن من الوصول للفئات الفقيرة فعلًا، والتحول إلى الدعم النقدي غير المشروط الذي يستلزم تطبيقه ضرورة تنقية قاعدة بيانات المستفيدين، والتحول إلى الدعم النقدي المشروط مثلًا بانتظام الأبناء بالتعليم أو تلقي الرعاية الصحية.

ومن أبرز مقترحات تطوير منظومة دعم الغذاء في مصر: ألا يتم التعامل مع مشكلة الدعم بمعزل عن ثلاث قضايا رئيسية، وهي الأجور والأسعار وتوزيع الدخل، ومراعاة أن الدعم العيني أفضل من الدعم النقدي لأنه يتيح استهلاك كم محدد سلفًا من السعرات الحرارية، ومن ثم فإنه يحقق قيمة غذائية مهمة، بينما ليس هناك ضمان لتحقيق هذا الهدف في حالة التحول إلى الدعم النقدي. ومن الضروري التريث عند اتخاذ قرار بالتحول إلى الدعم النقدي مع مراعاة أن تكلفة هذا التحول غير مقصورة على التكلفة المالية، بل إنها قد تشتمل على تكلفة سياسية واجتماعية أيضًا. وعند التحول إلى الدعم النقدي فإن هذا الإجراء يجب يتم بالتدريج حتى لا تتعرض المنظومة للفشل، مع الحرص على إيجاد آلية فعالة (تشتمل مثلًا على نظام الكتروني) لضمان وصول الدعم النقدي للمستحقين، بما في ذلك تحديد آلية دقيقة للاستهداف على أن تكون قابلة للتحقق والمراجعة لتحديد الفقراء المستحقين لدعم الغذاء، مع الحذر من التوسع في الاستبعاد، وأن تكون الأولوية لعدم حرمان مستحق على عدم وصول الدعم لغير مستحق.

مادة هذا العدد مستمدة من الحوار في لقاء الخبراء الثالث للعام الأكاديمي 2024–2025 الذي عقده معهد التخطيط القومي حول إشكالية دعم الغذاء في مصر بين العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية.

- يمكن الاطلاع على العدد كاملًا بالضغط على الرابط التالي:

https://repository.inp.edu.eg/handle/123456789/6019

ثالثًا: التقارير العلمية

تقرير التنمية العربية: دور البيانات وتوافرها في دعم عملية التنمية في الدول العربية

أصدر المعهد العربي للتخطيط بالكويت بالتعاون مع معهد التخطيط القومي والجمعية العربية للبحوث الاقتصادية الإصدار الثامن من تقرير التنمية العربية بعنوان دور البيانات وتوافرها في دعم عملية التنمية في الدول العربية .ويُعالج هذا الإصدار قضية البيانات من خلال دراسة العلاقة ما بين التنمية المستدامة ومتطلبات البيانات التنموية. إذ تستدعي هذه المتطلبات بناء منظومة إحصائية مهمتها توفير البيانات بشكل دقيق لسد احتياجات مستعمليها .ونظرًا لصعوبة هذه المهمة كان لزامًا قياس وتحليل واقع المنظومة وقياس قدرتها على تحقيق مهامها بالاستناد إلى جملة من المعايير والمؤشرات التي طورت خصيصًا لقياس القدرة الإحصائية الوطنية وإظهار التحديات التي تواجهها وكذلك دراسة السياسات الضرورية لسد وتجسير فجوة البيانات.

وعمومًا تعتبر الإحصاءات والبيانات من أهم المتطلبات الأساسية لوضع الاستراتيجيات والخطط ودعم اتخاذ القرارات لكل الفاعلين الاقتصاديين، وذلك لما لها من دور حيوي في تشخيص الواقع، وفي المساهمة في وضع وتنفيذ السياسات والبرامج والمبادرات المناسبة لدعم عملية التنمية المستدامة. ومع تنامي ثورة المعلومات والمعرفة أصبحت البيانات تمثل عنصرًا أساسيًا في توطيد العلاقة بين البيانات والتنمية لدرجة أنه صار ينظر إليها كعنصر إنتاج جديد. لهذا أصبح تحقيق التنمية المستدامة يتطلب بناء منظومة وطنية للإحصاء قادرة على تلبية الطلب على البيانات الإحصائية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وبعد استعراض وضع البيانات والمعلومات في الدول العربية المختلفة، تبين أن معظمها يعاني أوجه قصور متعددة في توفير البيانات والإحصاءات اللازمة لدعم جهود التنمية المستدامة. وتؤثر محدودية الموارد بشكل كبير على جمع البيانات وتحليلها في البلدان العربية، كما تؤثر على مدى اتساع المعلومات المتاحة وعمقها وموثوقيتها. وتواجه الأنظمة الإحصائية الوطنية العربية تحديات توحيد المفاهيم والتعريفات، بالإضافة إلى اختلاف المنهجيات في جمع البيانات وتوقيتات نشرها. وتتعرض بعض الدول العربية لصعوبات في توفير القدرات البشرية والتكنولوجية اللازمة لجمع البيانات ومعالجتها ونشرها. وما من شك في أن ما تواجهه الدول العربية من عراقيل في شأن البيانات لا تعيق تطوير السياسات والبرامج التنموية السياسات وتنفيذها فحسب، بل إنها يمكن أن تعيق أيضًا التقدم الشامل نحو التحول الرقمي والحوكمة القائمة على الأدلة.

يمكن الاطلاع على التقرير كاملًا من خلال الرابط التالي:

https://repository.inp.edu.eg//handle/123456789/5526